المحاضرة الثالثة: الإتجاهات الكبرى المفسرة للحراك الاجتماعي والمهني

سوركين والحراك الاجتماعي

ينطلق سوروكين في تحليله للحراك الاجتماعي من فرضيات نظرية مرتبطة بالإطار التصوري الذي اعتمده، حيث يعتبر أن **الحرب، مثلها مثل العوامل الاجتماعية الأخرى، تُعد من الأسباب العميقة والأساسية للتمايز الاجتماعي** .فالحرب تؤدي إلى توسّع الجماعات الاجتماعية، وتسهم في تعميق الفوارق بينها، كما تُسجّل اختلافاتها وتدفع نحو تصعيد التمايز الاجتماعي.

ويرى سوروكين أن **الصعود الاجتماعي والتقهقر الاجتماعي** يخضعان لجملة من العوامل، من أبرزها: التغيرات المستمرة في المحيط الاجتماعي، والاختلافات الديموغرافية بين الآباء والأبناء، إضافة إلى اختلال التوازن في توزيع الأدوار والمكانات الاجتماعية. وتبقى هذه العوامل ذات تأثير محدود في فترات السلم الاجتماعي، حيث تُدعَّم الأوضاع المستقرة للأفراد، فتكون حركة الحراك الاجتماعي بطيئة، وقد يتأخر المجتمع عن التغير، بل وقد تعود بعض المجتمعات إلى الثورات في حال تعمق الجمود.

كما لاحظ سوروكين أن **الحراك الأفقي كان قوياً في المجتمعات الغربية** خلال فترات معينة، ويرجع ذلك إلى ما تميزت به هذه المجتمعات من نمو ديموغرافي واجتماعي فعّال. غير أنه يؤكد أن هذه الوضعية ليست دائمة، إذ يمكن أن تتحول بمرور الزمن، وقد يتقهقر الحراك العائلي أو يختفي بعد بلوغه مستوى معين. ويخلص سوروكين إلى أن المجتمعات الحديثة تعيش في **عصر التغير وعصر الحراك** في آن واحد.

ويؤكد كذلك أن **فترات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية،** مثل الثورات والحروب، إلى جانب التحولات الصناعية والتجارية السريعة الناتجة عن الاكتشافات والاختراعات، تُعد من أبرز السياقات التي ينتقل فيها الأفراد من وضعية اقتصادية إلى أخرى.

ويشير سوروكين إلى أن **كلما طالت المسافة التي يقطعها الفرد في مساره المهني والاجتماعي، قلّ عدد الأشخاص القادرين على الانتقال من المستويات الدنيا إلى العليا .**

وغالباً ما تحدث هذه التحولات بصورة مفاجئة في فترات التغير الاقتصادي، ولا تسير وفق نمط خطي ثابت.

كما يرى أن **الفئات الوسطى تميل إلى الاستقرار الاجتماعي (الجمود)** مقارنة بالفئات الفقيرة أو الغنية، حيث يظهر الحراك الاجتماعي بشكل أوضح لدى الطرفين المتناقضين اقتصادياً. وعندما تختلف الوضعية الاقتصادية للأب عن الابن، فإن ابن الطبقة الدنيا يميل إلى الصعود الاجتماعي، في حين قد يشهد ابن الطبقة الوسطى صعوداً أو هبوطاً في الوقت نفسه، بينما يكون ابن الطبقة العليا أكثر عرضة للهبوط.

ويخلص سوروكين إلى أن **الصعود والهبوط الاجتماعي يمثلان تيارين متناقضين** يميزان المجتمعات الغربية، مؤكداً أن الحراك الاجتماعي لا يقتصر على فئات معينة دون غيرها، بل يشمل جميع الفئات الاجتماعية، حيث تحتوي كل فئة على أفراد وافدين إليها سواء من الطبقات العليا أو الدنيا. وتخضع هذه الظاهرة لقواعد عامة تحكم البنية الاجتماعية، وليست مجرد حالات استثنائية أو انحرافات فردية.

تيمان وموضوع التمايز الاجتماعي

يدرس **تيمان** الحراك الاجتماعي من خلال أبعاده **الزمنية والمكانية** المختلفة، ويطرح جملة من التساؤلات النظرية حول الزاوية الأنسب لتحليل هذه الظاهرة. ويتساءل عمّا إذا كان ينبغي تناول الحراك الاجتماعي من منظور **العمل**، أو من زاوية **الاعتبار الاجتماعي**، أو من خلال التركيز على البعدين **الذاتي والموضوعي** للأفراد.

وفي هذا السياق، يقدم تيمان طرحاً جديداً لم يكن مطروحاً بشكل واضح لدى المنظرين السابقين في الحراك الاجتماعي، يتمثل في التركيز على **العوامل المؤثرة في الحراك**، وعلى رأسها : **الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، ودرجة التحضر، ومستوى الإنتاج الوطني غير الصافي**، باعتبارها مجموعة مترابطة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدد ديناميات الحراك داخل المجتمع.

ويخلص تيمان إلى صياغة **قاعدة عامة** مفادها أن **مفهوم الاعتبار الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية السياسية للمجتمع**، وأن هذا الارتباط يشكل محدداً أساسياً لمسارات الحراك الاجتماعي واتجاهاته.

أما النتائج التي توصل إليها في دراسته، فتتمثل في ما يلي:

- تعمل **الإيديولوجيا الاستحقاقية** على إضفاء غطاء شرعي على **الحراك التنازلي**، أو تمارس نوعاً من الإقصاء القسري للفرد المنحدر من أصل اجتماعي متواضع، في حين يمكن أن تسمح بدمج هذا الفرد في مواقع اجتماعية عليا إذا كان يتمتع بمستوى ثقافي مرتفع.
- إن كل مجتمع تهيمن عليه فكرة »**الوضعية** «يعاني من **اختلالات واضطرابات في مسارات الحراك الاجتماعي**، وذلك تبعاً للإطار الاجتماعي الذي تفرضه هذه الوضعية، أو نتيجة عجز الأفراد عن تحقيق الاندماج الاجتماعي، سواء داخل المجتمع ككل أو ضمن الجماعات التي ينخرطون فيها.

بيار بورديو ومسألة التفاوت الاجتماعي

تناول **بيار بورديو** في فقرة »*التفاوت أمام الاصطفاء واصطفاء التفاوت* «مسألة اللامساواة التعليمية من خلال نقد الآليات الخفية التي تحكم عملية الانتقاء داخل المؤسسة المدرسية. ويؤكد أن تجاهل حقيقة أن الفئات المنتقاة من بين جمهور الطلبة تُفرَز وفق معايير مسبقة، مثل **الأصل الاجتماعي، والنوع الاجتماعي، وبعض السمات المتراكمة من المسار المدرسي السابق**، يؤدي إلى حرماننا من فهم الأسباب الحقيقية للتقلبات والاختلافات في النتائج التعليمية. فهذه المعايير لا تعكس كفاءات فردية خالصة، بل هي نتاج مسار اجتماعي سابق ونتاج الفئة الاجتماعية التي تمتلك هذه السمات وتمنحها قيمة رمزية، كما يظهر ذلك بوضوح في مسألة **اختيار اللغة** وغيرها من المؤشرات المدرسية.

ويشير بورديو، في هذا السياق، إلى الدور المحوري الذي يلعبه **التعليم** في إعادة إنتاج الحراك الاجتماعي، ليس بوصفه أداة حيادية، بل باعتباره فضاءً تتحكم فيه **الرمزية الطبقية** ورؤوس

الأموال الثقافية المتفاوتة، التي تؤثر بشكل مباشر في فرص الصعود أو الإقصاء الاجتماعي. وقد بسط بورديو وباسرون هذا التحليل في مؤلفهما *»إعادة الإنتاج«*، حيث قدّما تحديداً جديداً لآليات اللامساواة يتمثل في **الانتقاء الممارَس داخل الجامعة**.

وتتمثل أبرز خلاصات هذا الطرح فيما يلي:

- لا ينظر النظام الرأسمالي إلى النجاح المدرسي المضمون إلا من خلال مفهوم **»الموهبة«**، متجاهلاً الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل بعض الأفراد أكثر قدرة على النجاح من غيرهم، وكأن التفوق نتاج استعداد فردي طبيعي لا علاقة له بالبنية الاجتماعية.
- لا يمكن القضاء على اللامساواة التعليمية إلا من خلال **إصلاح تربوي شامل**، ذلك أن الديمقراطية الشكلية أو الكلية في التعليم تُخفي في الواقع **تفاوتاً عميقاً في الحظوظ الاجتماعية والتربوية** بين الأفراد.

كما يبين بورديو أن **إيديولوجيا الموهبة** تضفي مشروعية رمزية على الامتيازات الثقافية الموروثة، فتحول ما هو نتاج اجتماعي إلى **استحقاق فردي ظاهري** .وبذلك تُعاد صياغة الامتيازات الطبقية، خاصة لدى الطبقات المحظوظة والبرجوازية، في صورة كفاءات شخصية، في حين يُنظر إلى نجاح أفراد هذه الطبقات بوصفه نتيجة «موهبة طبيعية»، بينما يُحجب الطابع البنيوي للامساواة عن التحليل.